

نَظَرُكُمْ فِي خَبَرِ الْفَاكِهَةِ

لِلْعَلَّامَةِ الْمُحَدِّثِ الْفَقِيهِ

مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَيْخِ

الْمُتَوَفَّى ١٢١٠ هـ

تَحْقِيقُ

مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَيْخِ

حقوق الطبع محفوظة

١٤١٥ هـ — ١٩٩٤ م

نشر وتوزيع

دار البخاري للنشر والتوزيع

بريدة

المدينة المنورة

ت : ٣٢٣٦٠١٧

ت : ٨٤٧١٩٧١

فاكس : ٣٢٤٣٦١٨

فاكس : ٨٤٧١٩٧١

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا ونبينا محمد وآله وصحبه . أما بعد :

فإن أهم ما يراد بتحقيق النصوص ؛ إخراجها صحيحة كما وضعها مؤلفوها ، ثم شرح الغامض من الألفاظ الغريبة ، وبيان المصطلحات عند أصحاب ذلك الفن الذي هو موضوع النص المحقق .

وفي نظري أن الأخ محمد بن عمر السماعي - وفقني الله وإياه - قام بذلك أحسن قيام ، وهو - والله الحمد - جدير بأن يفعل ذلك ، لما يتمتع به من أدوات علمية ، ومملكة فطرية ، ومثابرة جدية ، مكنته من التنويه - في مقدمته المقتضبة - بمرتبة النظم وعظم فائدته ، وسلامة أسلوب الناظم ونظمه من العيوب التي تصيب النظم ، ووضوح العبارة ، وحسن الأسلوب ، وجزالته ، وجمال العرض ، وإحكام الترتيب ، والتنسيق بين موضوعاته ، ثم ذكر منزلة الناظم العلمية ، ومنزلة صاحب المتن المنظوم ، ومعاصرتهما ، مما يعتبر ميزة للنظم يتميز بها عن غيره ، كما قام بمقابلة نسخ المخطوطة ، وأثبت الفروق بينها في الهوامش ، وشرح الألفاظ الغريبة ، وضبط بالشكل ما يحتاج إلى ضبط ، وعرف المصطلحات التي لم يعرفها الناظم . وقد وُفِّق في ذلك - والله الحمد - كما هو

ظاهر في تعليقاته ، وتقديمه لهذا النظم ، وهذا ما يتعلق بفعل المحقق وفقنا الله وإياه .

أما ما يتعلق بالنظم ، فإن العلم يَشْرَفُ بحسب موضوعه ، ثم بمنزلة المؤلف ، وإذا كان موضوع هذا النظم « نظم نخبة الفكر » هو مصطلح الحديث - الذي يعتبر ميزاناً يوزن به الحديث حتى يعرف الصحيح منه من السقيم ، فتبني الأحكام على الصحيح ، وَيَزْدُ السقيم ، فلا يُبْنَى عليه حكم ، ويعرف به درجات الصحيح حتى يقدم الأصح على الصحيح عند التعارض ، إلى غير ذلك من فوائد علم المصطلح . وكان مؤلف أصل هذا النظم هو شيخ الإسلام في عصره بدون منازع ، وكل من جاء بعده عالة عليه في هذا الشأن - الحافظ ابن حجر العسقلاني - على مقدار هذا المصنف ، وشرفه على غيره من العلوم التي تتعلق بالسنة ، ومنزلته بين العلوم الشرعية ، وخاصة ما كان في هذا الشأن منها .

وقد بدأ الكتاب « المنظوم » بتعريف الخبر المتواتر ، وشروطه ، وما يفيد من العلم ، ثم عَرَّفَ الغريب ، وأقسامه ، وأنواع الغرابة ، ثم ذكر العزيز والمشهور ، ثم بيَّن أنها من أقسام الآحاد حيث إن الحديث إمَّا متواتر ، وإمَّا آحاد ، ثم ما يفيد خبر الآحاد ، ثم قَسَّمه إلى مقبول ، ومردود ، وما يعرف به كل من المقبول ، والمردود ،

ودرجاتهما ، ثم عرّف الشذوذ وأنواعه ، وزيادة الثقة ،
 والمتابعات ، والشواهد ، والاعتبار ، وطرق معرفته ، ثم تقسيم
 الخبر إلى : محكم ، ومختلف ، وما يمكن الجمع بينه ، وما لا
 يمكن ، وما يتعلق بذلك الترجيح ، والنسخ ، ثم ما يُردّ من
 الأحاد ، وسبب ردّه ، ثم تقسيم الخبر من حيث انقطاع السند
 إلى : معلق ، ومعضل ، ومرسل ، ومنكر ، ثم المتروك ،
 والمكذوب ، والمدرج ، والمقلوب ، والمضطرب ،
 والمصحف ، والمحرف ، ورواية الحديث بالمعنى ، ثم تقسيم
 السند إلى : مرفوع ، وموقوف ، ومقطوع ، وعالي ، ونازل ،
 ومساوي ، وموافق ، ودرجات ذلك . ثم تقسيم الرواية إلى :
 رواية الأصاغر عن الأكابر ، ورواية الأكابر عن الأصاغر ،
 ورواية الأقران عن بعضهما ، ورواية الأبناء عن الآباء ،
 ورواية الآباء عن الأبناء ، والسابق ، واللاحق ، والمهمل ،
 والمسلسل ، ثم تقسيم صيغ الأداء ، وترتيبها ، ثم العنونة ،
 والكتابة ، والمنولة ، والإجازة ، ومراتب ذلك ، والمتفق ،
 والمفترق ، والمؤتلف ، والمختلف ، والمتشابه ، ثم الدراية ،
 والرواية ، ثم التعديل ، والتجريح ، ومراتبهما ، وأيهما يقدم عند
 التعارض ، والتزكية ، وما يكفي فيها ، ومن المعتبر في ذلك ،
 ثم ما يتعلق بالنسب ، والكنى ، والمولى من أعلى ، والمولى من
 أسفل ، والمولى بالحلف ، والإخوة ، والأخوات ، وما يختص
 بالطلاب ، والشيوخ من الآداب ، ووقت سن التحمل ، وصفة

تحصيل الحديث ، والرحلة إليه ، وصفة التصنيف فيه ، وهي :
إما على الأبواب أو العلل ، أو الشيوخ ، أو على الأسانيد ، إلى
غير ذلك من أغراض التأليف ، وأصنافه .

وصلى الله وسلم على سيدنا ونبينا محمد وآله وصحبه
وسلم .

كتبه

الدكتور / محمد المختار بن الشيخ محمد الأمين الشنقيطي
المدينة المنورة - ٢٢ / ٧ / ١٤١٤ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فهو المهتدي ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين وسلم تسليماً كثيراً .

أما بعد : فإن المختصر الموسوم بنخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر للإمام العلامة شيخ الإسلام شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - رحمه الله رحمة واسعة - من أجل وأنفع ما ألف في علم المصطلح ؛ فهو مع صغر حجمه ووجازة ألفاظه وقلة عباراته قد جمع مهمات هذا الفن وقرب قصيئه وذلل مستعصيه ؛ لذلك فقد اشتغل به أهل العلم وتلقوه بالقبول ، وجعلوه عمدة

لهم في تحصيل هذا العلم وقاعدة يؤصلون عليها فهمهم
له .

ولما كان النظم أسرع علوقاً بالأذهان فقد نظم النخبة
طائفة من العلماء منهم الإمام الأديب المحدث محمد كمال
الدين الشُّمْنِي في هذه المنظومة التي نقدم لها ، وقد تميز
نظمه - رحمه الله تعالى - بسمات تجعله - في نظري -
أولى بالحفظ والتدريس من غيره . ومن تلك السمات :
١ - سلامته في الغالب مما شذ من الزحافات وعيوب
القوافي .

٢ - وضوح عباراته وخلو ألفاظه من الغريب المشكل في
الجملة .

٣ - جمال الأسلوب وورصاته .

٤ - حسن العرض والترتيب من غير تداخل وخلط أو
لفٍّ ونشر مشوّش مما يعين على سرعة الفهم والحفظ .

٥ - منزلة الناظم العلمية ومعاصرته للإمام ابن حجر -
رحمه الله تعالى - .

كل ذلك كان دافعاً للاهتمام بهذه المنظومة وإخراجها

من عالم المخطوطات إلى عالم المطبوعات بعد :

١ — مقابلة نسخها وإثبات الفوارق بينها على هوامش
المنظومة .

٢ — اختيار اللفظ المحقق للمقصود والمناسب لقواعد
علم العروض .

٣ — شرح ما قد يشكل من ألفاظها وعباراتها ، وقد
أخذت جل ذلك من شرح ابن الناظم الآتي ذكره مع
بعض التصرف .

٤ — ضبط ما يحتاج إلى ضبط بالحركات .

* * *

التعريف بالناظم

هو الإمام محمد بن محمد بن حسين بن علي بن يحيى
ابن محمد بن خلف الله بن خليفة التميمي الشمني بضم
المعجمة والميم ثم نون مشددة نسبة لمزرعة ببلاد المغرب
أو لقرية بها السكندري ثم القاهري المالكي ولد سنة
٧٧٦ هـ وتوفي بالقاهرة ليلة العشرين من ربيع الأول
سنة ٨٢١ هـ كان - رحمه الله تعالى - محدثاً فقيهاً
أصولياً صنف في الحديث وقال الشعر . من آثاره :

— شرح نخبة الفكر .

— نظم النخبة .

— نظم نخب الظرائف للفيروزآبادي^(١)

* * *

(١) انظر ترجمته في هدية العارفين للبغدادي ٢ / ١٨٣ ، ومعجم

المؤلفين لكحالة ١١ / ٢٠٨

نسخ المنظومة :

ولقد اعتمدت في تحقيق نص هذه المنظومة على ثلاث نسخ تحصلت عليها من مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية وهذه النسخ هي :

الأولى : ورمزت لها بحرف « م » كتبها محمد موسى ابن عمران المقرئ سنة ٨٥٠ هـ يوم الأربعاء التاسع من محرم ، وهذه أقدم النسخ الثلاث .

الثانية : ورمزت لها بحرف « ح » كتبها حسن الحجازي البدرى الأزهرى يوم الجمعة الثالث والعشرين من شهر شوال سنة ١١٠٧ هـ ، وهذه النسخة عبارة عن شرح للمنظومة بعنوان « العالى الرتبة شرح نظم النخبة » لابن الناظم أحمد بن محمد الشمى وكتبت فيها أبيات المنظومة بخط متميز عن خط الشرح ، وقد أشار إلى هذا الشرح الإمام السيوطى عند ترجمته لابن الناظم حيث قال : « وصنف شرح المغنى لابن هشام وحاشية على الشفاء وشرح مختصر الوقاية فى الفقه وشرح نظم

النخبة لوالده»^(١) .

الثالثة : ورمزت لها بحرف « ق » كتبت في ربيع الأول سنة ١١٣٨ هـ ولم يشر فيها إلى اسم كاتبها^(٢) .

هذا ولا يفوتني بعد حمد الله تعالى أن أشكر كُلَّ من ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد وأخصُّ منهم الأخ حسن حميتو الذي تولى إعادة كتابة هذه المنظومة وتصحيح ما فاتني من الأخطاء .

ونسأل الله تعالى أن ينفع بها طلبة العلم ويجعلها لهم خَيْرَ عَوْنٍ عَلَى الفَهْمِ والتَّحْصِيلِ .

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

وكتبه محمد بن عمر سماعي الجزائري

المدينة النبوية في الثاني والعشرين من جمادى الآخرة

سنة ١٤١٤ هـ

(١) انظر بغية الرعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١ / ٣٧٥ .

(٢) وأرقام هذه المخطوطات بمكتبة الجامعة الإسلامية - قسم

المخطوطات - على الترتيب : ٤١٩٩ / ف ، ٨٥١ / م ،

٤٣٢٢ / ف .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيمِ الْقَادِرِ

مرسل سيد الأنام الحاشر^(١)

يُشِيرُ الْمَطِيعَ بِالثَّوَابِ

وَيُنْذِرُ الْعَاصِيَ بِالْعِقَابِ

صَلَّى وَسَلَّم عَلَيْهِ اللَّهُ

مَا نَطَقَتْ بِذِكْرِهِ الْأَفْوَاهُ

وَبَعْدُ فاعلم أن نُحْبَةَ الْفِكْرِ

أَجَلٌ مَا صُنِّفَ فِي عِلْمِ الْأَثَرِ

قد جمعت أنواع هذا العلم

وقرئت قصيّه للفهم^(٢)

فإنه يجزى من لها قد صنفاً

أعظم ما جزى به مُصَنِّفاً^(٣)

(١) في « م » العظيم القادر ، وفي « ح » العليّ القادر .

(٢) القصي : البعيد يقال : قصا المكان يقصو قصواً بضمين

(٣) في « م » أفضل ما ، في « ق » ما جازى .

فَاخْتَرْتُ نَظْمَ دُرِّهَا الْمَشْهُورِ
 فِي سِلْكِ هَذَا الرَّجَزِ الْمَشْهُورِ^(١)
 فَقُلْتُ عَائِداً بِذِي الْجَلَالِ
 مِنَ خَطَأٍ فِي الْفَعْلِ وَالْمَقَالِ :
 الْخَبْرُ الَّذِي يَكُونُ يُنْمَى
 مِنْ طَرِيقٍ وَقَدْ أَفَادَ الْعِلْمَا^(٢)
 ذَاكَ الَّذِي بِالْمَتَوَاتِرِ عُرفُ
 وَشَرْطُهُ عِنْدَ أُولَى الْعِلْمِ أُلْفُ
 أَنْ يَبْلُغَ الْجَمْعُ الَّذِي قَدْ نَقَلَهُ
 حَدّاً يُحِيلُ الْعُرْفُ أَنْ يَفْتَعِلَهُ^(٣)

(١) السِّلْكُ : بكسر المهملة الخيط ، والرجز أحد بنحور الشعر ،
 والمشطور منه ما حذفت بعض تفعيلاته .

(٢) يُنْمَى : بضم أوله وفتح ما قبل آخره أي يسند ويروى .

(٣) في « ق » يحيل الرأى . ويفتعل الإنسان الكذب يختلقه .

وان يرى مستنداً في النقل
للحسّ لا إلى الدليل العقلي
فإن يكن ثمّ طباق يُشترطُ
فيها استواء الطرفين والوسط^(١)
والعلم حاصل به ضرورة
وماله من عِدّة محصورة^(٢)
وما يكون قد رواه شخص
فهو الذي باسم الغريب خصوا
ثمّ الغرابة إذا تكون
في أصل إسناد لنا تبيين^(٣)

(١) الطباق : جمع طبقة وهي اصطلاحاً جماعة اشتركوا في السن ولقاء الشيوخ .

(٢) يعني أن عدد التواتر ليس له حد معين بل ما زاد على الأربعة وأفاد العلم فهو صالح على القول الأرجح .

(٣) أصل الإسناد : طرفه الذي فيه الصحابي ، وتبين : أي تظهر ، والمراد أن الغرابة إذا كانت في أصل الإسناد أو في أصله ومن روى عنه أو في أصله واستمرت في أكثره أو جميعه سُمّي ذلك الحديث بالفرد المطلق .

فَهُوَ بِفَرْدٍ مُطْلَقٍ قَدْ شُهِرَ
وإن تكن في غير أصله تُرى
فَهُوَ الْمَقُولُ فِيهِ فَرْدٌ نِسْبِي
نَحْوُ تَفَرَّدَ بِهَذَا الشَّعْبِي
وَمَا يَكُونُ قَدْ رَوَاهُ اثْنَانِ
فَهُوَ الْعَزِيزُ عِنْدَ أَهْلِ الشَّانِ
وَمَالَهُ مِنْ الرُّوَاةِ أَكْثَرُ
مِنْ رَاوِيَيْنِ فَهُوَ الْمُشْتَهَرُ
وَمَاعِداً الْأَوَّلَ فِي الْإِيرَادِ
فَإِنَّهُ مِنْ خَيْرِ الْآحَادِ
وَهُوَ يُفِيدُ الظَّنَّ عِنْدَ الْجِلَةِ
وَقَدْ يُفِيدُ الْعِلْمَ مَعَ قَرِينَةٍ
وَهُوَ إِلَى الْمَرْدُودِ وَالْمَقْبُولِ
مَنْقَسِمٌ عِنْدَ أُولَى الْمَنْقُولِ
وَيُعْرَفُ الْمَقْبُولُ مِنْ سِوَاهُ
بِالْبَحْثِ عَنْ حَالِ الَّذِي رَوَاهُ

فَجَبُرُ الْآحَادِ حَيْثُ كَانَا

الْوَصْلُ فِي إِسْنَادِهِ اسْتِيَانًا

بِنَقْلِ عَدَلِ ضَابِطٍ قَدْ كَمَلَا

وَلَمْ يَكُنْ عَنْدهُمْ مُعَلَّلَانِ

وَلَا يُرَى الشُّذُودُ مِنْ صِفَاتِهِ

فَهُوَ الصَّحِيحُ عَنْدهُمْ لِدَاتِهِ

وَهُوَ ذُو تَفَاوُتٍ فِي الصَّحَّةِ

بَقَدْرِ مَا يَنَالُهُ مِنْ قُوَّةٍ^(١)

لِذَاكَ مَا رَوَى الْبَخَارِيُّ قَدَمًا

ثُمَّ الَّذِي لَهُ الْقُشَيْرِيُّ قَدْ نَمَى^(٢)

(١) فِي « ق » وَ « ح » وَذَاكَ ذُو تَفَاوُتٍ فِي الصَّحَّةِ .

(٢) فِي « ق » كَذَاكَ مَا رَوَى الْبَخَارِيُّ - وَهُوَ تَصْحِيفٌ - وَالْبَخَارِيُّ

وَالْقُشَيْرِيُّ بِإِسْكَانِ يَاءِ النِّسْبَةِ لِحُضُورِ الْوِزْنِ

ثُمَّتَ مَا كَانَ عَلَى شَرْطِهِمَا
 ثُمَّ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ عُلِمَاً^(١)
 ثُمَّ عَلَى شَرْطِ الْقَشِيرِيِّ مُسْلِمُ
 ثُمَّ عَلَى شَرْطِ فَتَى غَيْرِهِمْ^(٢)
 وَجَاءَ حُسْنُهُ عَلَى مَرَاتِبٍ
 بِكُلِّهَا يُحْتَجُّ فِي الْمَطَالِبِ
 وَمَا يَكُونُ قَدْ أَتَى مِنْ طُرُقٍ
 فَإِنَّهُ إِلَى الصَّحِيحِ يَرْتَقِي
 وَإِنْ تَجَدُّ قَوْلًا لَهُمْ يَلُوحُ :
 هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(٣)

(١) ثُمَّتَ : حرف عطف لحقتها التاء قالوا ولا تكون إلا في عطف الجمل.

(٢) الضمير في « غيرهم » يعود إلى البخاري ومسلم - رحمهما الله تعالى - وجمع الضمير تعظيماً لهما وللقافية ، ثم لك في « مسلم » الإنباع فتجره مع كسر ميم الجمع في « غيرهم » ولك القطع فترفعه مع ضم ميم الجمع في « غيرهم » .

(٣) يلوح يقال لاح النجم إذا بدا وظهر ويعني به قول الترمذي هذا حديث حسن صحيح .

فَإِنْ يَكُنْ فَرْدًا فَلِلتَّرْدُدِ

فِي ذَلِكَ النَّاقِلِ ذِي التَّفَرُّدِ^(١)

وَإِنْ يَكُنْ لَيْسَ بِفَرْدٍ تُقْفَا

فَباعتبارِ سَنَدَيْنِ وَصِفَا^(٢)

وَيُقْبَلُ الْمَزِيدُ مِمَّنْ يُوثِقُ

إِنْ لَمْ يُنَافِ مَا رَوَاهُ الْأَوْثَقُ

وَإِنْ يَكُنْ خَالَفَ عَدْلٌ مَنْ هُوَ

بِالْحِفْظِ وَالِاتِّقَانِ أَوْلَى مِنْهُ

فَمَا رَوَى الْأَوَّلَى هُوَ الْمَحْفُوظُ

وَالْغَيْرُ شَاذٌ عِنْدَهُمْ مَلْفُوظٌ^(٣)

(١) فِي « ح » فِي ذَلِكَ النُّقْلَ لَدَى التَّفَرُّدِ .

(٢) تُقْفَا : بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ مَعَ أَلْفِ الْإِطْلَاقِ أَيْ وَجَدَ .

(٣) شَاذٌ : بِتَخْفِيفِ الذَّالِ الْمَعْجَمَةِ لِلْوِزْنِ وَمَلْفُوظٌ أَيْ مَطْرُوحٌ غَيْرُ

مُعْتَبَرٌ .

وإن يُخَالَفِ الضَّعِيفُ الْارْجَحَا
فَسَمَّ بِالْمَعْرُوفِ مَا قَدْ رُجِّحَا
وذلك المرجوحُ فهو المنكرُ
وليس يُحْتَجُّ بِمَا يُسْتَنْكَرُ
وإن وجدتَ رَاوِيًا فِي الْكُتُبِ
مُؤَافِقًا لِلْفَرْدِ أَغْنَى النَّسْبِي
فهو الَّذِي يُعْرَفُ بِالْمَتَابَعَةِ
وَهِيَ لِقْوَةُ ذَاكَ نَافِعَةٌ
وإن تَجِدَ مَتْنًا بِمَعْنَاهُ وَرَدَ
فَسَمِّهِ الشَّاهِدَ إِذْ لَهُ عَضْدٌ^(١)
وَالْاِعْتِبَارُ سَبْرُ طُرُقِ الْخَبَرِ
لِتَابِعٍ أَوْ شَاهِدٍ مُعْتَبَرٍ^(٢)

(١) عَضْدٌ : من باب نصر أي أعانه .

(٢) في « م » لشاهد أو تابع معتبر . والاعتبار مصدر اعتبرت الشيء إذا نظرت إليه وراعت حاله والسير المراد به هنا الجمع .

ثُمَّتَ مَا يُقْبَلُ حَيْثُ يَسْلَمُ

من المعارضِ فذاك المُحكَّمُ

فإنَّ يَكُنْ عَارِضُهُ مُمَّاثِلُهُ

وَالْجَمْعُ مُمَكِّنٌ لِمَنْ يُحَاوِلُهُ

فَسَمِّهِ مُخْتَلِفَ الْأَخْبَارِ

وإنَّ تَعَذَّرَ عَلَى الْأَخْبَارِ^(١)

الْجَمْعُ لَكِنْ عِلْمَ التَّارِيخِ

فَالْمُتَقَدِّمُ هُوَ الْمُنْسَوخُ

وَمِلْ إِلَى التَّرْجِيحِ إِنْ يَكُنْ جُهْلُ

وَعِنْدَ فَقْدِ الْكُلِّ لِلْوَقْفِ انْتِقَالُ

ثُمَّتَ مَا رُدَّ مِنَ الْآحَادِ

إِمَّا لِسَقْطِ أَوْ لَطَعْنِ بَادِي^(٢)

(١) في « ح » وإن تعذر على الأخبار . والخبرُ بكسر الحاء ويفتح على

لغة هو العالم سَمِّيَ كذلك لكثرة كتابته بالخير .

(٢) بادِي : اسم فاعل من بدا أي ظاهر .

فَالسَّقُطُ فِي إِسْنَادِ مَتْنٍ إِنْ يَقِفْ

مِنْ أَوَّلٍ فَبِالْمُعْلَقِ عُرِفَ^(١)

وَإِنْ بِإِثَرٍ تَابِعٍ تَرَاهُ

وَالْمَتْنُ مَا يَرْفَعُهُ سِوَاهُ^(٢)

فَذَلِكَ الَّذِي يُسَمَّى مُرْسَلًا

وَإِنْ تَجَدُّهُ بَيْنَ طَرَفَيْهِ انْجَلَى^(٣)

بِوَاحِدٍ فَسَمِّهِ مُنْقَطَعًا

أَوْ كَانَ بِاثْنَيْنِ فَفَوْقَ وَقَعَا

مَعَ التَّوَالِي فَادْعُهُ بِالْمُعْضَلِ

ثُمَّ السَّقُوطُ مِنْهُ مَا قَدْ يَنْجَلِي^(٤)

(١) فِي « ح » مِنْ أَوَّلٍ فَذَا مُعْلَقٌ عُرِفَ .

(٢) فِي « ح » وَالْمَتْنُ قَدْ يَرْفَعُهُ سِوَاهُ .

(٣) طَرَفَيْهِ : بِإِسْكَانِ الرَّاءِ لِلْوِزْنِ تَشْنِيعَ طَرَفٍ ، يَعْنِي أَنَّ الْمُنْقَطِعَ هُوَ الَّذِي حُذِفَ مِنْ بَيْنِ طَرَفَيْهِ إِسْنَادُهُ رَأَوْ وَاحِدٌ سِوَاهُ كَانَ الْحَذْفُ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ أَوْ أَكْثَرَ .

(٤) الْمُعْضَلُ : بِفَتْحِ الضَّادِ مِنْ أَعْضَلَهُ إِذَا صِيرَ أَمْرَهُ مُعْضَلًا .

يُدرِكُهُ مُريدُ - الاطلاع

بِعَدَمِ اللِّقَاءِ وَالسَّمَاعِ^(١)

مِنْ أَجْلِ ذَا احْتِيجَ إِلَى التَّارِيخِ

فَمِنْهُ تَبْدُو صِفَةُ الشُّيُوخِ

وَقَدْ يَكُونُ خَافِيًا فَلَا يَقِفُ

عَلَيْهِ إِلَّا مَنْ بِحِفْظٍ مَتَّصِفٍ

فَمَا بِهِ يَكُونُ ذَاكَ جَاءَا

بَصِغَةً تَحْتَمِلُ اللِّقَاءَا

مِنْ ذِي لُقْيٍ فَازَ بِالْمَأْمُولِ

فَهُوَ الْمُدْلَسُ مِنَ الْمَنْقُولِ^(٢)

وَمَا بِهِ الْخَفَاءُ أَيْضًا حَصَلَا

بِمَا يَكُونُ لِلِّقَا مُحْتَمِلَا

(١) فِي « ق » مَزِيدُ الْاطْلَاعِ .

(٢) اللَّقْيُ : بَضْمُ اللَّامِ وَكُسْرُ الْقَافِ وَتَشْدِيدُ الْيَاءِ مَصْدَرُ لَقِيَ .

فَمَنْ يَكُونُ لِمُعَاصِرِ نَمَى
وَمَا لَهُ بِهِ لِقَاءٌ عُلَمَاءُ^(١)
فَالْمُرْسَلُ الَّذِي خَفِيَ إِرسَالُهُ
وَمَا اخْتَفَى عَنْ حَافِظِ مِثَالِهِ
وَالطَّعْنُ إِنْ يَكُنْ لِكِذْبِ الْآثِرِ
وظَهَرَتْ قَرِينَةُ النَّاطِرِ^(٢)
تُشْعِرُ أَنَّ مَا رُوِيَ مَصْنُوعٌ
فَذَلِكَ الْمَرْوِيُّ هُوَ الْمَوْضُوعُ
وَإِنْ يَكُنْ لَكُونِهِ مُتَّهَمًا
فَسَمَّ بِالْمُتْرُوكِ مَا لَهُ انْتَمَى
وَإِنْ يَكُنْ حُصُولُهُ لِكَثْرَةِ
غَلِطٍ أَوْ لِفِسْقٍ أَوْ لِعَفْلَةٍ^(٣)

(١) في « ح » ممن يكون لمعاصر نَمَى .

(٢) الْآثِرُ : اسم فاعل من أثرت الحديث بغير مد أي ذكرته عن غيره .

(٣) في « ح » بكثرة .

فذلك المُنكر عند طائفه
 وقد يَكُونُ الطَّعنُ للمخالفه
 أو سوءِ حِفْظِهِ أو الجهالة
 بحاله أو وهِمٍ أو لبْدَعَةٍ
 أمّا المخالفةُ إن كانت تُرى
 لكونِ رآوٍ للسِّيَاقِ غَيْرًا
 فسَمِّه بِمُدْرَجِ الإسنادِ
 أو لِإِزْدِيَادِ حَلٍّ فِي إِسْنَادِ
 فذلك المَزِيدُ فِي الْمُتَّصِلِ
 مِنَ الْأَسَانِيدِ لَدَى الْمُحَصِّلِ
 أو خَلْطِ مَرْفُوعٍ بِمَتْنٍ قَدْ وَقَفَ
 فَهُوَ الَّذِي بِمُدْرَجِ الْمَتْنِ عُرِفَ
 أو كونه أَخَرٍ أَوْ قَدْ قَدَّمَ
 فَذَلِكَ الْمَقْلُوبُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ

وإن تكن لكونٍ رآوٍ بُدلاً

بغيره و لا مُرجَّح انجلى

فهو الذي بالاضطرابِ وُسِمَا

يُفَعِّلُ لامتحانٍ حِفْظَ مَنْ نَمَى^(١)

وإن بتغييرِ الحروفِ قَدْ بَدَتْ

ومنه صُورَةُ السِّيَاقِ قَدْ خَلَتْ^(٢)

فإن يكن بالتَّنْقِطِ فالمصَحَّفُ

وإن يكن بالشَّكْلِ فالمُحَرَّفُ

ولا تُجْزَ تَغْيِيرَ مَتْنٍ وَرَدَا

بنقصٍ أو مُرَادِفٍ تَعَمُّدَا

إِلَّا لِمَنْ يَكُونُ ذَا عِرْفَانٍ

بِمَا بِهِ إِحَالَةُ الْمَعَانِي

(١) في « ق » من سما ، وينمى الحديث أي يرويه .

(٢) في « ق » و « م » وإن لتغيير الحروف .

وَإِنْ تُرِدْ مَعْنَى الْحَدِيثِ يَنْجَلِي
 فَافْهَمْ غَرِيبَهُ وَمَعْنَى الْمُسْكِلِ
 ثُمَّتْ سُوءُ الْحِفْظِ إِنْ يَكُنْ طَرَا
 فَذُّ وَاخْتِلَاطُ مَنْ لَهُ قَدْ اعْتَرَى^(١)
 وَإِنْ يَكُنْ لَدِيهِ لَازِمًا غَدَا
 فَذَلِكَ الشَّاذُّ عَلَى رَأْيٍ بَدَا
 وَإِنْ تَجِدَ مُعْتَبِرًا قَدْ تَابَعَا
 شَخْصًا غَدَا التَّدْلِيسُ مِنْهُ وَقَعَا^(٢)
 أَوْ مَنْ يَكُونُ حِفْظُهُ قَدْ سَاءَا
 أَوْ الَّذِي الْإِرْسَالُ مِنْهُ جَاءَا^(٣)
 أَوْ مَنْ يَكُونُ حَالُهُ قَدْ جُهِلَا
 فَاحْكُمْ بِحُسْنِ مَالِهِ قَدْ نَقَلَا^(٤)

(١) طرا : بألف في آخره مبدلة من همزة لأجل النظم يقال طرأ عليهم

أناهم من مكان أو خرج عليهم منه فجأة واعتراه أي غشيه .

(٢) في « ق » على التَّدْلِيسِ مِنْهُ وَقَعَا . (٣) في « ق » ومن يكون حفظه

(٤) في « ق » و « م » فاحكم بحسن حاله .

ثُمَّ الْجَهَالَةُ تَكُونُ إِمَّا
 مِنْ كَوْنِهِ صَارَ كَثِيرَ الْأَسْمَاءِ
 فَرُبَّمَا سُمِّيَ بَعِيرٌ مَا اشْتَهَرَ
 لِعَرَضٍ وَذَاكَ تَدْلِيْسٌ ظَهَرَ^(١)
 أَوْ كَوْنِهِ قَدْ قَلَّ مَالُهُ نَقَلَ
 فَقَلَّ مَنْ يَكُونُ عَنْهُ قَدْ حَمَلَ
 أَوْ كَوْنِهِ مَا سُمِّيَ-اِخْتِصَارًا
 فَمِنْ قَبِيلِ الْمُبْهَمَاتِ صَارًا
 وَلَيْسَ مَنْ أَتَاهُمْ بِالْمَقْبُولِ
 وَلَوْ أَتَى بِصِغَةِ التَّعْدِيلِ
 وَمَنْ يُسَمَّى مِنْهُمْ وَمَا يُرَى
 عَنْهُ خِلَافٌ وَاحِدٍ قَدْ أَثَرَا^(٢)
 فِذَاكَ بِالْمَجْهُولِ عَيْنًا وَسِمًا
 وَإِنْ يَكُنْ فَوْقَ امْرِئٍ عَنْهُ نَمَى

(١) فِي « ق » فَرُبَّمَا يُسَمَّى . (٢) فِي « ق » وَ « م » وَمِنْ تَسْمَى .

ولم يكن توثيقه قد عُرِفَا
 فذاك بالمجهول حالاً ووصفاً
 والوهم إن لاح بجمع الطرق
 وبالقرائن لأهل الحِذْق^(١)
 فما بدا به من المنقول
 هو الذي يُعرف بالمعلول
 وكل من يكفرُ بائتداع
 رُدَّ حديثه بلا نزاع
 أولاً ولكن فسقه به حصل
 وما دعا النَّاسَ لماله انتحل^(٢)
 فليس من حديثه يُردُّ
 إلا الذي لِرأيه يشُدُّ

(١) الحِذْق مصدر حَذَق من باب ضرب إذا مهر .
 (٢) في « ق » ولكن فسقه ثم حصل ، وانتحل فلان مذهب كذا أي انتسب إليه .

وَمَا مِنْ الْقَوْلِ عَنِ النَّبِيِّ نُقْلٌ
 وَالْفِعْلُ وَالتَّقْرِيرُ لِلَّذِي فُعِلَ
 بِالسَّنَدِ الْمَوْصُولِ فِي الرَّوَايَةِ
 إِلَى النَّبِيِّ تَصْرِيحاً أَوْ كِنَايَةً^(١)
 فَذَاكَ بِالْمَرْفُوعِ عِنْدَهُمْ سُمِّيَ
 فَإِنْ يَكُنْ عَنْ صَاحِبِ ذَاكَ تُمَيِّ
 وَهُوَ الَّذِي فِي حَالَةِ الْإِسْلَامِ
 لَقَدْ لَقِيَ الْمَبْعُوثَ لِلْأَنَامِ^(٢)
 وَمَاتَ مُسْلِماً وَلَوْ مِنْهُ وَقَعَ
 خِلَالَ ذَلِكَ ارْتِدَادٌ وَارْتَفَعَ^(٣)
 فَذَلِكَ الْمَوْسُومُ بِالْمَوْقُوفِ
 وَإِنْ تُمَيِّ عَنْ تَابِعٍ مَعْرُوفٍ

(١) فِي « ق » وَ « ح » صَرِيحاً أَوْ كِنَايَةً .

(٢) فِي « ح » فَقَدْ لَقِيَ .

(٣) فِي « ح » خِلَافَ ذَلِكَ .

وَهُوَ الْمُلاقِي مُسْلِمًا ذَا صُحْبَةٍ

وَمَاتَ مُسْلِمًا وَلَوْ عَنْ رِدَّةٍ

فَذَلِكَ الْمَقْطُوعُ عِنْدَ النَّقْلَةِ

كَمْ فِيهِ مِنْ فَائِدَةٍ مُحْصَلَةٍ

وَمَاعِداً الْمَرْفُوعَ مِمَّا أَثَرَا

فَذَلِكَ الَّذِي يُسَمَّى 'الْأَثَرُ' (١)

وَسَمٌّ مُسْنَدًا مِنَ الْمَنْقُولِ

مَرْفُوعَ صَاحِبِ إِلَى الرَّسُولِ

بِسَنَدٍ مُتَّصِلٍ فِي الظَّاهِرِ

وَمَا انْقِطَاعُهُ الْخَفِيُّ بِضَائِرِ (٢)

وَالسَّنَدُ الَّذِي يَقِلُّ عَدَدُ

رِجَالِهِ مِنْ غَيْرِ نَقْصٍ يُوجَدُ

(١) أَثَرًا : بضم الهمزة وكسر التاء المعجمة مبنى للمفعول وقد تقدم معناه .

(٢) في « ق » و « م » « لسند متصل » ، وضائر بضاد معجمة اسم فاعل

من ضاره يضوره ويضيره ضيرا وضور أي ضره .

فَإِنْ يَكُنْ إِلَى النَّبِيِّ يَرْتَقِي
فَهُوَ الْمُسَمَّى بِالْعُلُوِّ الْمَطْلَقِ
أَوْ لِإِمَامٍ عُمْدَةٍ كَالشَّعْبِيِّ
فَسَمَّ هَذَا بِالْعُلُوِّ النَّسَبِيِّ
وَذَا الْمُوَافَقَةَ فِيهِ لَائِحَةً
وَهَذَا الْبَدْلُ وَالْمَصَافِحَةُ
كَذَا الْمَسَاوَاةُ لِشَخْصٍ يُعْرَفُ
فَمَنْ رَوَى مَا قَدْ رَوَى مُصَنِّفُ
لَا مِنْ طَرِيقِهِ وَلَكِنْ وَافَقَهُ
فِي شَيْخِهِ فَهَذِهِ الْمُوَافَقَةُ
فَإِنْ يَكُنْ فِي شَيْخٍ شَيْخِهِ حَصَلَ
لَهُ التَّوَافُقُ فَذَلِكَ الْبَدْلُ
وَإِنْ يَكُنْ إِسْنَادُهُ مَعَ سَنَدٍ
ذَلِكَ الْمَصْنِيفِ اسْتَوَى فِي الْعَدَدِ

فبالمساواة لديهم عرفاً
 فإن يساو شيخك المصنفاً
 فهو الذي يُعرف بالمصافحة
 إذ أنت كالذي به قد صافحه^(١)
 والسند النازل ما قد كثرت
 فيه الوسائط التي قد نقلت
 وذلك للعالي مُقابلاً يرى
 فإن يك الراوي ومن قد أثرا^(٢)
 عنه تشاركاً معاً في السنن
 وفي مُلاقاة شيوخ الفن

(١) في «ق» و «م» وهو الذي، والمصافحة: هي استواء إسناده راو في حديث مع إسناده مصنف فيه بأن يكون من شيخ ذلك الراوي إلى منتهى الإسناد مثل ما بين ذلك المصنف إلى منتهاه من العدد وسمى مصافحة لأن ذلك الراوي كأنه لقي ذلك المصنف وصافحه بذلك الحديث.

(٢) في «ح» للعالي مطلقاً مقابلاً يرى، وفي «ق» فإن يك الراوي الذي قد أثرا.

فذاك بِالْأَقْرَانِ مِنْهُمْ وَسِمًا
 وَإِنْ وَجَدْتَ كُلَّ شَخْصٍ مِنْهُمَا
 رَوَى عَنِ الْآخِرِ فَالْمَدْبُحُ
 وَبَابُ أَمْثَالٍ لَهُ لَا يُرْتَجُ^(١)
 وَإِنْ تَجَدَّ مِنَ الرِّوَاةِ رَجُلًا
 عَمَّنْ يَكُونُ دُونَهُ قَدْ نَقَلَا
 فذاك مِنْ رِوَايَةِ الْأَكَابِرِ
 عَنْ بَعْضِ أَشْيَاخِ لَهُمْ أَصَاغِرِ
 وَمِنْهُ الْآبَاءُ عَنِ الْأَبْنَاءِ
 وَعَكْسُهُ وَهُوَ كَثِيرٌ جَائِي
 وَمِنْهُ مَنْ يَكُونُ عَنْ أَبِيهِ
 عَنْ جَدِّهِ جَاءَ بِمَا يَرَوِيهِ

(١) في « ق » و « م » وباب أمثاله لا يرتج ، ولا يرتج أي لا يعلق .

(٢) في « ق » عن بعض أشياخ له أصاغر .

وإن تَجِدَ تَبَاعُداً قَدْ وَقَعَا

بَيْنَ وَفَاتَيْنِ رَجُلَيْنِ سَمِعَا

مِنْ وَاحِدٍ يَكُونُ غَيْرَ مُبْهَمٍ

فَذَا بِسَابِقٍ وَلاحِقٍ سُمِّي

وإن تَجِدَ بَعْضَ الرُّوَاةِ يَنْمَى

عَنْ رَجُلَيْنِ اتَّفَقَا فِي الْإِسْمِ

وَلَمْ يَكُنْ جَاءَ بِشَيْءٍ يَفْصِلُ

فَبَاخْتَصَّاصِهِ يَبِينُ الْمَهْمَلُ^(١)

وَالشَّيْخُ إِنْ أَنْكَرَ مَا قَدْ أَثَرَهُ

جَزْماً فَلَا يُقْبَلُ مَا قَدْ أَنْكَرَهُ

وإن يَكُنْ بِصِغَةٍ تَحْتَمِلُ

فِيَّاهُ عَلَى الْأَصَحِّ يُقْبَلُ

(١) يَبِينُ : بَفَتْحِ أَوَّلِهِ أَيْ يَظْهَرُ .

وَأَيُّ إِسْنَادٍ تَرَى رِجَالَهٗ
 تَتَابَعُوا فِي صِغَةٍ أَوْ حَالَةٍ
 فَهُوَ الْمَسْلَسَلُ مِنَ الْحَدِيثِ
 وَصِغُ الْأَدَاءِ وَالتَّحْدِيثِ
 إِذَا أَرَدْتَ نَقْلَ مَا سَمِعْتَهُ
 مُنْفَرِداً فِي لَفْظٍ مِّنْ لِّقِيَّتِهِ^(١)
 فَقُلْ سَمِعْتُ أَوْ قُلْ حَدَّثَنِي
 لَكِنْ سَمِعْتُ يَا أَخَا التَّيَقِّنِ
 أَصْرَحُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ وَأَوْلَى
 فِيمَا لَهُ سَمِعَ حَالِ الْإِمْلَاءِ
 وَإِنْ يَكُنْ شَخْصٌ قَرَأَ عَلَيْهِ
 وَأَنْتَ مُصْنِعٌ يَا فَتَى إِلَيْهِ^(٢)

(١) في « م » منفرداً عن لفظ .

(٢) قرأ : بألف في آخره مبدلة من همزة لأجل النظم .

فَقُلْ : قُرِّيْ عَلَى فُلَانٍ وَأَنَا

مُسْتَمِعٌ إِلَيْهِ أَوْ أَخْبَرْنَا^(١)

وَإِنْ تَكُنْ عَلَيْهِ قَدْ قَرَأْنَا

مُنْفَرِدًا فَقُلْ إِذَا رَوَيْتَا

قَرَأْتُ أَوْ يَصَاحُ قُلْ أَخْبِرْنِي

وَفِي الْإِجَازَةِ فَقُلْ أَنْبَأَنِي

وَلَفْظُ أَنْبَأَ كَلَفِظَ أَخْبَرَا

عِنْدَ سِوَى مَنْ عَصَرَهُ تَأْخِرَا

أَجَازَنِي فُلَانٌ أَوْ شَافَهَنِي

وَالْمُتَأَخِّرُونَ جَاءُوا بِـ «عَنِ»

وَأَحْمَلُ عَلَى السَّمَاعِ مَا قَدْ عَنِينَا

مَنْ لَمْ يَكُنْ مُدْلِسًا وَأَمَكَّنَا

(١) فِي « ق » فَقُلْ قَرَأَ ، وَ « قُرِّي » بَيَاءٌ فِي آخِرِهِ مَبْدَلَةٌ مِنْ هَمْزَةٍ لِأَجْلِ

النَّظْمِ .

لِقَاؤُهُ وَقِيلَ بَلْ يُشْتَرَطُ
ثَبُوتُهُ وَاخْتَارَهُ مَنْ يَضْبِطُ^(١)
وَأُطْلِقُوا فِيمَا يَكُونُ كَاتِبَهُ
شَيْخٌ بِهِ أَخْبَرْنَا مُكَاتِبَهُ^(٢)
وَفِي الَّذِي يَكُونُ شَيْخٌ شَافَهُهُ
لَفْظاً بِهَا أَخْبَرْنَا مُشَافَهُهُ
وَفِي الْكِتَابِ قُلٌ إِلَيَّ قَدْ كَتَبَ
وَالْقَيْدُ فِي أَخْبَرْنَا بِهِ وَجَبَ
وَفِي الْمَنَاوِلَةِ قُلٌ نَأُولَنِي
وَأَنْتَ بِقَيْدٍ إِنْ تَقُلْ أَخْبَرَنِي
وَصُحِّحَتْ إِنْ قُرِئَتْ بِالْإِذْنِ
نَحْوُ أَجْزُئِكَ وَحَدَّثَ عَنِّي

(١) الضمير في « ثبوته » عائد على اللقاء ، بمعنى إذا قال غير المدلس
عن فلان وكان لقاءه به ممكناً بأن يكون معاصراً له حُمل على
السمع وهو مذهب الإمام مسلم وحكى عليه الإجماع .

(٢) في « ح » شيخ به .

وَقَدَّرُهَا عَلِ عَلَى الْإِجَازَةِ
 وَالْإِذْنَ يُشْتَرَطُ فِي الْوِجَادَةِ
 وَفِي الْوَصِيَّةِ وَفِي الْإِعْلَامِ
 وَفِي الْكِتَابِ لِذَوِي الْأَحْلَامِ^(١)
 وَلَا اعْتَبَارَ بِالْجَمِيعِ إِنْ وَضَحَ
 خَلُوهَا مِنْ إِذْنِهِ عَلَى الْأَصَحِّ
 وَلَا تُجْزَ إِجَازَةُ الْعُمُومِ
 أَوْ رَجُلٍ مَجْهُولٍ أَوْ مَعْدُومٍ
 وَإِنْ يَكُنْ بَيْنَ الرُّوَاةِ وَقَعَا
 تَوَافَقَ فِي الْإِسْمِ وَالْأَبِّ مَعَا^(٢)
 لَكِنَّ أَشْخَاصَهُمْ تَفْتَرِقُ
 فَذَلِكَ الْمُتَّفِقُ الْمُفْتَرِقُ

(١) فِي « ق » وَ « م » لِذَوِي الْأَرْحَامِ ، وَالْأَحْلَامِ جَمْعُ حِلْمٍ بِكَسْرِ فَسَكُونِ الْأَنَاءِ وَالْعَقْلِ .

(٢) فِي « ح » وَإِنْ يَكُنْ مِنَ الرُّوَاةِ .

وإن تكنَ أَسْمَاؤُهُمْ تَأْتَلُفُ
خَطًّا وَفِي اللَّفْظِ بِهَا تَخْتَلِفُ
فذلكَ الْمُؤْتَلَفُ الْمُخْتَلِفُ
وإن يَكُونُوا فِي الْأَسْمَاءِ ائْتَلَفُوا^(١)
لَكِنَّ فِي أَسْمَاءِ الْأَبَا ائْتَلَفُوا
أَوْ كَانَ فِيهِمْ عَكْسُ هَذَا يُعْرَفُ^(٢)
أَوْ كَانَ فِي النَّسَبَةِ الْاِشْتِبَاهُ
وَالْإِسْمُ وَالْأَبُ مَعًا تَرَاهُ^(٣)

-
- (١) كذا في « ح » والموجود في « ق » و « م » :
وإن يكونوا في الأسماء ائتلفوا لكن في أسماء الأبأ اختلفوا
فذلك المختلف المؤتلف إلخ .
- والظاهر أنه تصرف من النساخ والمثبت هو الموافق للأصل والمؤدي للمعنى .
- (٢) الأبأ : بحذف الهمزة الأولى ونقل حركتها إلى اللام وبحذف الهمزة الثانية لأجل النظم
- (٣) الاسم : مبتدأ والأب عطف عليه وجملة تراه خبر عن مجموعهما
والضمير المنصوب عائد عليه ويجوز أن يكون الاسم منصوباً بفعل
يفسره « ترى » والأب عطف عليه أي ترى مجموعهما في كل من
الراويين بأن يكونا متفقين لفظاً وخطاً .

فذلِكَ الَّذِي غَدَا يُسَمَّى

بِالْمُتَشَابِهِ . أَجْدُهُ فَهَمَّا^(١)

وَقَدْ أَتَى مِنْهُ وَمِمَّا قَدْ خَلَا

عِدَّةُ أَنْوَاعٍ لِمَنْ تَأَمَّلَا

وَوَجَّهِ الْعَزَمَ إِلَى دَرَايَةِ

طَبَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالرَّوَايَةِ

مَعَ تَوَارِيخِ مَوَالِيدِهِمْ

وَوَفَايَاتِهِمْ وَبُلْدَانِهِمْ^(٢)

ثُمَّتِ . أَحْوَالُهُمُ الْقَائِمَةُ

مِنْ ضَعْفٍ أَوْ جَهَالَةٍ أَوْ ثِقَةٍ^(٣)

وَرُتِبِ التَّعْدِيلِ وَالتَّجْرِيعِ

فَإِنَّهَا مِنْ آلَةِ التَّصْحِيحِ

(١) فِي « م » أَجْدُهُ مُسَمَّى وَفِي « ح » أَجْرُهُ مُسَمَّى . وَأَجْدُهُ فَعَلَ أَمْرٌ مِنْ (أَجَاد) .

(٢) فِي « ق » وَمَعَ وَفَاتِهِمْ . (٣) فِي « ق » وَ « ح » مَعَ ضَعْفٍ أَوْ جَهَالَةٍ

فَأَسْأَلُ التَّجَرِّيعَ أَنْ يُعَبِّرَا
بِأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ فَيَمَنْ أَثَرَا
وَبَعْدَهُ كَذَابٌ أَوْ دَجَّالٌ
وَأَسْهَلُ الْجَرْحِ إِذَا يُقَالُ
سَيِّءٌ حَفِظَ لَيْنٌ أَوْ فِيهِ
أَدْنَى مَقَالٍ لَاحَ خُذْ تَنْبِيْهِ (١)
وَأَرْفَعُ الرُّتَبِ فِي التَّعْدِيلِ
مَا قِيلَ فِيهِ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ
كَأَوْثِقِ النَّاسِ أَوْ الْأَنْامِ
وَبَعْدَهُ تَكْرِيرُ لَفْظِ سَامِي (٢)
كَثَقَةٍ ثِقَةٍ أَوْ ثَبَّتِ ثِقَهُ
وَأَخْفَضُ الْمَرَاتِبِ الْمُوثَّقَةَ

(١) فِي « ق » ، (م) أَوْ فِي مَقَالٍ لَاحَ لِلنَّبِيَّةِ .

(٢) فِي « ق » وَ « م » وَالْأَنْامِ .

مَا كَانَ مُشْعِراً بِأَنْ قَدْ قُرِبَا
 مِنْ أَسْهَلِ التَّجْرِيحِ عِنْدَ النَّجْبَا
 وَيُقْبَلُ الْوَاحِدُ فِي التَّزْكِيَةِ
 إِنْ كَانَ ذَا مَعْرِفَةٍ وَخَبْرَةٍ ^(١)
 وَقَدَّمَ الْجَرَحَ عَلَى التَّوْثِيقِ
 إِذَا أَلَى مُبَيِّنِ الطَّرِيقِ
 مَنْ عَارِفٍ فَإِنْ يَكُنْ مَا عُدُّلَا
 فَإِنَّهُ يُقْبَلُ مِنْهُ مُجْمَلًا ^(٢)
 وَاعْنِ بِكُنْيَةِ الَّذِي قَدْ سُمِّيَا
 وَبِاسْمٍ مَنْ مِنْ الرِّوَاةِ كُنْيَا ^(٣)
 وَمَنْ سُمِيَ بِكُنْيَةٍ وَمَنْ غَدَتْ
 لَهُ نَعُوتٌ أَوْ كُنْيٌ تَعَدَّدَتْ
 وَمَنْ غَدَا اسْمُهُ أَبَاهُ مُوَافَقَا
 كُنْيَتُهُ أَوْ كَانَ فِيهَا وَافَقَا

(١) التزكية : وصف الراوي بالعدالة . (٢) في « ق » مُسْجَلًا .

(٣) واعن : بالمهملة أمر من العناية بمعنى الاهتمام وفيه لغتان عَنَى وَعُنِيَ قَالَ
 الهروي : يقال عُنَيْتُ بِأَمْرِكَ فَأَنَا مُعْنَى بِهِ وَعُنَيْتُ بِأَمْرِكَ فَأَنَا عَانٍ بِهِ .

كُنْيَةَ زَوْجِهِ وَمَنْ قَدْ تُسَبَّأَ
 ابْنًا إِلَى مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَبَا^(١)
 وَمَنْ غَدَت كُنْيَتُهُ فِيهَا خَفَا
 إِنْ لَمْ يُرَدْ بِذِكْرِهَا مَا عُرِفَا^(٢)
 وَمَنْ يَكُونُ الْإِتِّفَاقُ وَقَعَا
 فِي الْإِسْمِ وَاسْمِ الْجَدِّ وَالْأَبِ مَعَا
 أَوْ فِي اسْمِهِ وَفِي اسْمِ شَيْخِهِ ظَهَرَ
 وَشَيْخُ شَيْخِهِ الَّذِي عَنْهُ أَثَرُ
 وَمَنْ غَدَا اسْمُ شَيْخِهِ مُسَاوِيَا
 لاسْمِ الَّذِي يَكُونُ عَنْهُ رَاوِيَا
 وَمَا مِنْ الْأَسْمَاءِ غَدَا مُجَرَّدَا
 وَمَا الَّذِي يَكُونُ مِنْهَا مُفْرَدَا
 وَمَا مِنْ الْكُنْيَةِ وَالْأَلْقَابِ
 يَكُونُ مُفْرَدًا أَوْ الْأَنْسَابِ^(٣)

(١) في «ح» ومن غدا متسبباً، وفي «م» إلى سوى من لم يكن له أبا.

(٢) في «ح» ومن غدت نسبته .

(٣) الكناء بالمد للضرورة الوزن والأصل في جمع كنية كنى مقصوراً .

وهذه تكون للمنازل
مِثْلُ انْتِسَابِهِمْ إِلَى الْقَبَائِلِ
وَمِنْهُمْ مَنْ انْتَسَابُهُ يَفِي
إِلَى صَنَائِعَ لَهُمْ أَوْ حِرَفِ
وَالِاشْتِبَاهُ وَالْوَفَاقُ جَائِي
فِيهَا كَمَا يَجِيءُ فِي الْأَسْمَاءِ
وَرُبَّمَا تَأْتِي لِقَوْمٍ لِقَبًا
وَأَعْنَ بِمَا كَانَ لَذَاكَ سَبَبًا
وَبِالَّذِي يَكُونُ مِنْهُمْ مَوْلَى
بِالْعَتَقِ مِنْ أَسْفَلَ أَوْ مِنْ أَعْلَى
أَوْ حِلْفٍ وَمَنْ يَكُونُ مِنْهُمْ
ذَا إِخْوَةٍ أَوْ أَخَوَاتٍ يُعْلَمُ^(١)

(١) فِي «م» عَلِمَ، وَصَدُرَ الْبَيْتُ كَذَا فِي (جَمِيعِ النُّسخِ) وَهُوَ بِهَذِهِ الصُّورَةِ مُنْكَسِرٌ وَيُسْتَقِيمُ وَزَنُهُ بِقَوْلِنَا: أَوْ حِلْفٍ أَوْ مَنْ قَدْ يَكُونُ مِنْهُمْ.

وَاعْنَنَ بِمَا يَلِيقُ بِالطُّلَابِ
 وَبِالْمَشَايِخِ مِنَ الْآدَابِ
 وَوَقَّتَ سِنَّ الْحَمْلِ وَالتَّحْدِيثِ
 وَصِفَةَ التَّحْصِيلِ لِلْحَدِيثِ
 وَصِفَةَ الضَّبْطِ لِنَفْسِ اللَّفْظِ
 وَذَاكَ بِالْكِتَابِ أَوْ بِالْحِفْظِ
 وَالْعَرْضِ وَالسَّمَاعِ وَالْإِسْمَاعِ
 وَالْإِرْتِحَالِ فِيهِ لِلْبِقَاعِ^(١)
 وَصِفَةَ التَّصْنِيفِ لِلَّذِي حَمَلَ
 إِمَّا عَلَى الْأَبْوَابِ أَوْ عَلَى الْعِلَلِ
 أَوْ الشُّيُوخِ أَوْ عَلَى الْمَسَانِدِ
 وَاعْنَنَ بِأَسْبَابِ الْحَدِيثِ الْوَارِدِ

(١) العرض : مقابلة الراوي الحديث مع شيخه أو مع ثقة غيره أو نفسه
 بأصل شيخه الذي يرويه عنه سماعاً أو بإجازة أو بأصل شيخ شيخه

قَدْ انْتَهَى النَّظْمُ لَتِلْكَ النُّحْبَةِ

فَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلِيِّ النِّعْمَةِ

وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالتَّحِيَّةِ

عَلَى مُحَمَّدٍ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ

وآلِهِ وَصَحْبِهِ الْأَبْرَارِ

مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ

انْتَهَتْ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى .

الفهرس

الموضوع	الصفحة
تقديم الدكتور محمد المختار بن محمد الشنقيطي	٣
مقدمة	٧
التعريف بالناظم	١٠
نسخ المنظومة	١١
نص المنظومة	١٣
الفهرس	٤٨

* * *

رقم الإيداع ٤٥٩٠ / ١٩٩٤ م

مطابع دار الطابعة والنشر الإسلامية

مدينة العاشر من رمضان المنطقة الصناعية ب ٢ ت : ٣٩٢٣١٣

مكب القاهرة : مدينة نصر ١٢ ش ابن هاليو الأندلسي ت : ٦١٨١٣٧

